الفصل الثامن

آفة الفقر والبطالة

أهداف الفصل

يوضِّح هذا الفصل بعض الآفات التي تترتب على الأخذ بالمنظور الاقتصادي في التنمية، ويركز على آفات البطالة والفقر. ويستهدف هذا الفصل التأكيد على أن المنظور الاقتصادي لم يفلح في تحقيق «التنمية الاقتصادية» المنشودة مع التركيز على إخفاقه في تقليل معدلات الفقر والبطالة في الكثير من الدول العربية؛ مع فشله في المحافظة على البيئة، وكل ذلك يرسِّخ منظورنا في هذا الكتاب والمتمثل في «الاستدامة».

بعد القراءة المتمعِّنة في هذا الفصل، يجب أن تكون قادرًا على:

١- أن تَعرِف مفهوم «التخلف الاقتصادي».

٢- أن تحلِّل أهم آفات «التخلف الاقتصادي».

٣- أن تعرِّف «البطالة» بطريقة علمية.

٤- أن تحلِّل أبرز أنواع «البطالة».

٥- أن تفهم أهم آثار «البطالة».

٦- أن تلم بمسارات معالجة آفة «البطالة» وبعض التطبيقات الجيدة.

٧- أن تعرِّف «الفقر» بطريقة علمية.

٨- أن تَعرِف كيفية قياس «الفقر».

٩- أن تفهم أهم آثار «الفقر» .

١٠- أن تلم بمسارات معالجة آفة «الفقر» وبعض التجارب المميزة.

obeikandl.com

٨-١ مدخل إلى آفات التخلف الاقتصادي

٨-١-١ ماهية التخلف الاقتصادي

يؤمن علم الاقتصاد بضرورة تحقيق أعلى مستويات «النمو الاقتصادي» و«التنمية الاقتصادية» وفق نظريات ونماذج وآليات معينة. وحين نتمعن في حال الكثير من الدول - ومنها أكثر الدول العربية - نجد أنها لم تحقق مستويات مرتفعة من ذلك النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن الناحية العلمية لا يمكن اعتبار ارتفاع الدخول في الدول النفطية مؤشرًا على تحقيق تنمية اقتصادية مرتفعة، لأنها «اقتصاديات ريعية»، أي أنها تقوم على استخراج الثروات الطبيعية واستهلاكها، ولم تفلح أكثر تلك الدول في «تنويع مصادر الدخل»، وتعد هذه من أكبر الإشكاليات التنموية التي يتعين معالجتها بأسرع وأنجع طريقة ممكنة.

ومؤشرات ذلك الفشل كثيرة ومتنوعة، ومنها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم القدرة على إيجاد وظائف جديدة بجانب إضعاف بعض القطاعات الحيوية وعلى رأسها الزراعة مما يفقدها القدرة على تحقيق «الأمن الغذائي»، وتُقدَّر تكلفة الواردات الغذائية في الدول العربية بنحو ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م، بما فيها ١٨ مليار دولار للحبوب وحدها، وثمة تقديرات بأن تكلفة الواردات الغذائية ستصل إلى ٩٦ مليار دولار (تكلفة الحبوب ٢٥ مليار) بحلول عام ٢٠٣٠م، وتلك الواردات الضخمة ستنشئ عجزًا في الميزان التجاري العربي وإرهاقًا وإرباكًا للموازنات العامة[٢٢٤].

وعلى الرغم من تحفظنا الشديد على تبني منظور التنمية الاقتصادية لآثاره السلبية العديدة، التي أوضحنا طرفًا منها في الفصول السابقة، إلا أننا نشير إلى فشل كثير من الدول العربية والإسلامية في تحقيق «التنمية الاقتصادية»، وهذا يعني أننا أمام المقابل للتنمية الاقتصادية وهو «التخلف الاقتصادي». ولقد وضعت الأدبيات الاقتصادية العديد من أوصاف مثل تلك الدول، التي تحمل دلالات مختلفة سواء من الناحية المفاهيمية أو المعنوية، ومنها[٢٢٥]:

- الدول المتأخرة Backward Countries
- الدول المتخلِّفة Under Developed Countries

- الدول الأقل تقدمًا The Less Developed Countries
- الدول النامية Developing Countries
- الدول الفقيرة Poor Countries
- دول العالم الثالث The Third World Countries

وبغض النظر عن تلك الأوصاف للتخلف الاقتصادي، نشير إلى وجود تعريفات عديدة لهذا النوع من التخلف، إلا أن أكثر تلك التعريفات تتمركز حول انخفاض مستويات الدخول والمعيشة لأغلبية السكان في دولة ما، فعلى قدر الانخفاض يكون التخلف الاقتصادي، علمًا بأن متوسط الدخل الفردي في الدول ذات الدخل المرتفع يصل إلى ٢٦٧١٠ دولارات أمريكية، وفي الدول ذات الدخل المتوسط يصل إلى ١٥٠٥ دولارات، في حين أنه في الدول ذات الدخل المنخفض يقف عند حد ٤٣٠ دولارًا[٢٢٦]. ويظهر الجدول التالي بعض المؤشرات الخاصة بمتوسط الدخل الفردي في عدد من الدول المختارة.

جدول ٨ - ١ مقارنة بين متوسط الدخل الفردي في بعض الدول بوصفه مؤشرًا على «التخلف الاقتصادي»

الدولة	مؤشرات اقتصادية		ملاحظات
	متوسط الدخل الفردي في ٢٠٠١م (دولار أمريكي)	متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد خلال ١٩٩٠-٢٠٠١م	
سويسرا	٣٦٩٧٠	٠,٣	وفق الفكر الاقتصادي للتخلص من «التخلف الاقتصادي» فإن الدولة مطالبة بتحقيق «نمو اقتصادي» يتمثل في زيادة سنوية في الناتج المحلي الوطني بمعدل يتراوح من ٥ إلى ٧٪، مع القدرة على معالجة بعض المسائل كمسألة السكان.
اليابان	٣٥٩٩٠	٢,٣	
أمريكا	٣٤٨٧٠	١,٠	
مصر	١٥٣٠	٢,٤	
سوريا	١٠٠٠	٣,٤	
بنجلاديش	٣٧٠	٣,١	
رواندا	٢٢٠	٢,٣	

المصدر: البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٣، مقتبس مع التلخيص والتصرف من: عجمية وآخرون (٢٠٠٧)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ص ١٩ (تلخيص وجدولة المؤلف).

٨-١-٢ مظاهر التخلف الاقتصادي

ارتبط «التخلف الاقتصادي» بمجموعة من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم تلك المظاهر: البطالة والفقر، بجانب الأمية، وسوء التعليم، وسوء التغذية، وسوء المسكن، وانتشار الأمراض، والوفاة في سن مبكرة، وسوء إدارة مسألة السكان من حيث تخطيط الأعداد والتأهيل،ونحو ذلك.ونظرًا لخطورة البطالة والفقر وآثارهما المدمرة وانتشارهما في العالم العربي، فإننا سوف نركز عليهما في هذا الفصل.

وقبل تناول البطالة والفقر، نشير إلى أن الأدبيات الاقتصادية تمارس ألوانًا من التعدي على «التنمية الحقيقية»، وذلك في قوالب عديدة، ومن ذلك أنها تزعم أن من مظاهر الدول المتخلِّفة تركيزها على «النشاط الزراعي» عوض «النشاط الصناعي» و«النشاط الخدمي» (نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الوطني في مصر ١٧٪ في ٢٠٠٢م مقارنة بـ ١٪ و٢٪ في سويسرا وأمريكا[٢٢٧])، مع العلم بأن الزراعة توفر ملايين الوظائف في الدول العربية وبالذات لسكان الريف الذين يصنفون على أنهم الأكثر فقرًا واحتياجًا.

ويحمل هذا التوجه الاقتصادي الخطير تحيزًا للأنشطة التي تحمل تهديدات بيئية خطيرة كالأنشطة الصناعية كما أوضحنا في الفصل الخامس، وهذا غير مقبول على الإطلاق في منظور الاستدامة، فالأنشطة الزراعية متناغمة مع البيئة إذا مورست بطريقة سليمة، وهي ضرورية للحياة البشرية، وهذا يعني أن تهميش الزراعة قد يعرِّض الدول لأخطار المجاعات بعدم وصولها لما يسمى بـ «الأمن الغذائي»، وهذا ما يجب الحذر منه، فالغذاء - بجانب الدواء والسلاح - قضية إستراتيجية، وتدخل ضمن نطاق سيادة الدول وأحد أهم أسرار حفاظها على استقلالية قراراتها وذاتية تنميتها.

ومن هنا تنبثق حتمية ممارسة الأنشطة الزراعية والبراعة فيها، وذلك وفق الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، مع تشديدنا على أهمية أن يكون التخطيط لهذه الأنشطة على المستوى القومي، وبخاصة أن بعض الدول تمتلك مقومات هائلة في مجال الزراعة كمصر والسودان وسوريا والمغرب، وبعضها الآخر لديها قدرات كبيرة على التمويل كدول الخليج العربي.

٨-٢ آفة البطالة

٨-٢-١ ماهية البطالة وأسبابها وقياسها

البطالة هي ظاهرة طبيعية في اقتصاد أي دولة وقد ظهرت في التاريخ كله، لأنه من المستحيل الوصول إلى «التوظيف الكامل» Full Employment إلا أن البطالة يجب أن تبقى في حدود نسب منخفضة، وتعمل الدول على تحقيق معدلات مرتفعة من التوظيف ومستويات منخفضة من البطالة، وتختلف درجات نجاحها، ويعد ارتفاع مستوى البطالة أحد أهم مؤشرات «التخلف الاقتصادي» وأخطرها من حيث التأثير. وقد وصلت نسبة البطالة في بعض الدول النامية إلى ما يقارب ٣١٪ في تسعينيات القرن ٢٠ الميلادي[٢٢٨].

وحين نجيء لمصطلح «البطالة» Unemployment، فإننا نجد أن هنالك تعريفات عديدة له، ويمكننا استعراض بعضها، وذلك كما يلي:

- حالة عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته[٢٢٩].
- كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويقبله عند الأجر السائد ولكنه لا يظفر به (تعريف منظمة العمل الدولية)[٢٣٠].
- عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه[٢٣١].
- الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٥٩ سنة ووجدوا أنفسهم دون عمل أو متاحين للعمل (جاهزين له فورًا) أو باحثين عنه (تعريف المكتب الدولي للعمل، B.I.T، ١٩٥٣)[٢٣٢].

أوردنا التعريفات السابقة كي نظهر أبعادًا مختلفة لظاهرة البطالة، فتعريف مثل تلك الظاهرة يتأثر بعوامل عديدة، ومنها زوايا النظر والتركيز على أبعاد معينة وإيلاؤها درجة أكبر أو أقل من الأهمية. ومن الجلي أنه لا يمكن القول بوجود بطالة ما لم يكن لدينا أشخاص يبحثون عن عمل وهم قادرون عليه وراغبون فيه وقابلون للأجر السائد في السوق، وهم في سن العمل. وجدير بالذكر أن هناك اختلافًا حول تحديد سن العمل، ويوصله البعض إلى ٦٤ سنة ويجعلونه يبتدئ من سن ١٥[٢٣٣].

والبطالة يمكن أن تحدث من جراء أسباب عديدة، ومنها الاتكاء على الثروات الطبيعية والاسترخاء من جراء التمتع باستهلاك تلك الثروات والتورط في البذخ والمادية الاستهلاكية، وهنا يمكننا استدعاء ما يسمى بـ «الداء الهولندي» DutchDisease الذي يشير إلى حالة الاسترخاء التي أصابت المجتمع الهولندي بعد اكتشاف النفط والغاز واستهلاكما بضراوة في النصف الأول من القرن ٢٠ الميلادي، مما جعل الناس يركنون إلى ألوان من التعطل والتبطل، وهذه ظاهرة خطيرة، نشاهد كثيرًا من أعراضها في بعض الدول العربية. ومن أسباب البطالة أيضًا انخفاض مستويات التعليم والتدريب المهني والزيادة السكانية غير المخططة والهجرة من الريف إلى المدن والواسطة والمحسوبيات ودكتاتورية الإدارة والفساد[٢٣٤].

ومن المسائل العلمية الصعبة ما يتعلق بعملية حساب معدل البطالة، وذلك لأسباب عديدة، ومنها الاختلاف حول تعريف البطالة ومن هو العاطل، وينضاف إلى ذلك كيفية حساب القوى العاملة ومن يدخل ومن لا يدخل فيها، كما أن هنالك صعوبات تنبثق من مسألة التأكد من مدى جدية العاطلين أو مدى رغبتهم في البحث عن العمل، حيث إن ذلك ركن أساس في تعريفنا للعاطل، فمثلاً هنالك «العمال المحبطون» Discouraged Workers الذين وصلوا إلى درجة اليأس، مما يجعلهم لا يدونون أنفسهم في إحصائيات البطالة، وكذلك الذين يعملون لأنفسهم Self-employed ولا يحققون هوامش ربحية كافية، إذ هم في مرتبة وسط، فليسوا معدودين ضمن العاطلين في وقت لا يستطيعون فيه تأمين حياة كريمة، وكل ذلك يؤثر على عملية حساب معدل البطالة[٢٣٥]، فضلاً على الصعوبات البالغة في عملية جمع البيانات حول القوى العاملة والبطالة لأسباب عديدة، وهنالك أيضًا العامل السياسي، حيث إن له تأثيرًا سلبيًّا محتملاً على مستويات الدقة والشفافية، فبعض الحكومات لا ترغب في الإفصاح عن معدلات البطالة الحقيقية نظرًا لما يسببه ذلك لها من حرج، وكل ما سبق يجعلنا نتوخى الحذر عند استخدامنا لنسب ومؤشرات البطالة، وبالذات حين تكون صادرة من مؤسسات رسمية.

للتعرف على بعض أبعاد البطالة في العالم العربي، شاهد الفيديو بعنوان:

(واقع معدل البطالة في العالم العربي)

www.youtube.com/watch?v=fTB_Ntr-5s

شكل ٨ - ١ صور ودلالات للبطالة في العالم العربي

وتشير دراسات إلى أن انعدام النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع البطالة إلى ٦,٥٪ سنويًّا، والنمو الاقتصادي اللازم للحفاظ على استقرار مستويات البطالة هو ٩,٨٪ سنويًّا، ويقدر متوسط معدل النمو السنوي في الدول العربية من ٢٠٠٠ - ٢٠١٠م بـ ٥٪، مما يعني أن الدول العربية عمومًا تشهد حالة من تزايد البطالة، وقد قدر معدل النمو السنوي في البطالة بنحو ٣,٥٪ وذلك في المدة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٠م، وهي نسبة مرتفعة جدًّا. أما متوسط معدل البطالة في الدول العربية فيبلغ ١٤,٨٪ في عام ٢٠٠٩م وفقًا لتقرير تنموي عربي[٢٣٦]، وطبقًا لتقديرات البنك الدولي (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية) تصل نسبة البطالة العربية إلى ١١,٠٧٪ كما في عام ٢٠١٠م[٢٣٧]، أما منظمة العمل الدولية فتصف البطالة في العالم العربي بأنها الأسوأ في العالم كله، وتقرر أن البطالة بدأت تتجاوز الخطوط الحمراء، وهي مرشحة لأن تصل إلى ٢٠٪ في حالة عدم معالجتها بصورة سليمة، علمًا بأن القوى العاملة العربية تقدر بنحو ١١٣ مليونًا، بمعدل نمو سنوي يقارب ٣ ملايين، وذلك وفق تقديرات ٢٠٠٣م[٢٣٨]، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار بطالة الشباب (انظر الصندوق ٨-١).

نستخلص مما سبق أن الفكر الاقتصادي يؤمن بأن تحقيق «النمو الاقتصادي» شرط لمعالجة البطالة والحد من تفاقمها، غير أننا حينما نتفحص جيدًا أبعاد المنظور الاقتصادي في التنمية أو ما أسميناه بـ «التنمية المتوحشة» ندرك بأن مثل هذا الادعاء غير صحيح، فبعض الدول حققت معدلات جيدة من النمو الاقتصادي ولم تفلح في تخفيض مستويات البطالة، بل وصل الوضع ببعض المفكرين الاقتصاديين إلى تسويق فكرة رديئة تتمثل في مفهوم «النمو الخالي من فرص عمل» Jobless Growth، وهذا مفاده أن تركيز الاقتصاد يتمحور حول تحقيق نمو اقتصادي وليس

بالضرورة خلق وظائف جديدة ومعالجة آفة البطالة وما يتبعها من آثار كارثية على الإنسان والمجتمع والاقتصاد، وبخاصة مع ازدياد وتيرة استخدام التقنيات العالية في العمل أو ما يسمى بـ «الأتمتة» Automation، وما سبق يعني أن البطالة تصبح متأصلة ومندمجة بشكل هيكلي في النظام الاقتصادي بغض النظر عن مستويات تحقيق نمو اقتصادي، وهنا يظهر سؤال حول مسوغات فكرة «النمو الخالي من فرص عمل»، إذ قد يقال: لمصلحة من إذن نحقق النمو الاقتصادي إن كان سيخفق هذا النمو في إيجاد وظائف جديدة تنفع أبناء المجتمع؟

صندوق ٨ - ١ البطالة لدى الفئات الشابة مع إطلالة على العالم العربي

تعاني فئة الشباب على وجه التحديد من معدلات بطالة مرتفعة، ففي تقديرات منظمة العمل الدولية تشكل هذه الفئة ما يقارب ٢٥٪ من القوى العاملة (١٥-٦٤ عامًا) إلا أن الشباب في العالم يشكّلون حوالي ٤٧٪ من إجمالي البطالة، وقد بلغت نسبة بطالة الشباب في العالم ١٤,٤٪ أما نسبة بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA فقد وصلت إلى ٢٥,٦٪، وذلك وفقًا لتقديرات عام ٢٠٠٣م[١].

ويقدِّر تقرير عربي أن نسبة بطالة الشباب وصلت إلى ٢٧,٣٪ في عام ٢٠٠٧م، وتشكِّل بطالة الشباب ٧٠٪ من إجمالي البطالة في مصر والأردن وموريتانيا واليمن[٢]، ومما يفاقم تلك المشكلة أن أغلب أولئك الشباب ينتمون للطبقات الفقيرة، الأمر الذي يصعّب عمليات معالجة بطالتهم.

المصدر:

(١) الذئب (٢٠١٢)، البطالة والتنمية الاجتماعية.

(٢) المنتدى العربي للبيئة والتنمية (٢٠١١)، تقرير الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير.

٨-٢-٢ أنواع البطالة

يتميز هيكل البطالة في الدول «المتقدمة» بأنه يتكون بشكل رئيس من «البطالة السافرة» أو الصريحة Open Employment، بخلاف هيكل البطالة في الدول «المتخلفة» أو «النامية» إذ هو يتضمن معدلاً مرتفعاً من «البطالة المقنَّعة» أو الضمنية DisguisedEmployment[٢٣٩]، ويكمن الفرق في أن الأولى تعني وجود أشخاص بدون عمل مع رغبتهم فيه وقدرتهم عليه ، في حين أن الثانية تعني حصول أشخاص على وظائف هامشية مع تدني مستويات أدائهم وإنتاجيتهم، بل يصبحون

عالة على المنظمات التي يعملون بها ويؤثرون عليها سلبًا، وهذا واضح ومشاهَد في الكثير من المنظمات الحكومية في أكثر الدول العربية. وهنالك أنواع عديدة للبطالة ومنها[٢٤٠]:

- «البطالة الاختيارية» VoluntaryUnemployment، وتشير إلى الأشخاص الذين لديهم قدرة على العمل ولكنهم غير راغبين فيه لأي سبب من الأسباب، ويقابلها «البطالة الإجبارية» InvoluntaryUnemployment.
- «البطالة الموسمية» SeasonalUnemployment وهي تلك التي تحدث بسبب الطبيعة الموسمية لبعض الأعمال والمهن كجني التمور مثلاً.
- «البطالة الانتقالية» Frictional Unemployment وهي تلك التي تحصل بسبب انتقال الموظفين والعمال من وظيفة أو مهنة أو منطقة إلى أخرى لأي سبب من الأسباب.
- «البطالة الهيكلية» Structural Unemployment وهي تلك التي تحدث بسبب وجود تغيرات في هيكل الوظائف في السوق من جراء تغير متطلبات الاقتصاد الوطني كانتقاله من نشاط الزراعة إلى الخدمات مثلاً.
- «البطالة الدورية» Cyclical Unemployment وهي تلك التي تحدث من جراء الدورات الاقتصادية التي ينتقل فيها الاقتصاد مثلاً من مرحلة النمو إلى الانكماش، مما يدفع بأصحاب العمل إلى تخفيض أعداد العاملين (تسريح العاملين).
- «البطالة السلوكية» Behavioural Unemployment وهي تلك التي تحصل من جراء عدم انخراط البعض في وظائف يرون أنها تسبب لهم حرجًا في المجتمع ونظرات دونية كالعمل اليدوي في بعض المجتمعات العربية التي تتفشى فيها الطبيعة القبلية حيث يزدرون العمل اليدوي ويعيبون من يشتغل فيها، وهي نظرة قاصرة.
- «البطالة المستوردة» Imported Unemployment وتشير إلى حالة العطالة التي تحدث من جراء هجرة بعض الوافدين لبعض الدول مما يسبّب بطالة لدى أبناء البلد، وبخاصة أن المهاجرين أو الوافدين يقبلون بأجور متدنية وظروف عمل غير مواتية، بخلاف أبناء البلد.

وتشهد الدول العربية نموًا كبيرًا في أعداد الداخلين في سوق العمل ويعود ذلك بشكل رئيس إلى النمو السكاني الكبير، ويقدر معدل نمو القوى العاملة العربية في المدة من ١٩٩١-٢٠١٠م بنحو ٣,٦٪[٢٤١]، وهي نسبة مرتفعة، وهذه «منحة» لو تم توظيفها بطريقة صحيحة، إلا أنها تنقلب إلى «محنة» في حالة الفشل في تحقيق ذلك، لتصبح أكثر هذه الأعداد ضمن «البطالة السافرة»، مع تفشي ظاهرة «البطالة المقنَّعة» و«البطالة المستوردة» في كثير من تلك الدول، كما أن «البطالة السلوكية» حاضرة في بعض الدول العربية، بجانب «البطالة الموسمية» و«البطالة الدورية». وتُقدِّر عدد الوظائف التي يجب إيجادها في العالم العربي بنحو ٥١ مليونًا بحلول عام ٢٠٢٠م لاستيعاب قوى العمل الجديدة في السوق[٢٤٢].

٨-٢-٣ أبرز آثار البطالة

هنالك آثار سلبية عديدة تترتب على «البطالة»، ويمكن رصد أهم تلك الآثار كما يلي:

٨-٢-٣-١ الافتقار

من المسلَّم به أن البطالة تؤدي بالناس إلى حالة من العوز والافتقار، حيث يفتقدون القدرة على تأمين ما يحتاجون إليه من طعام ومسكن ودواء وتعليم وبقية الاحتياجات والكماليات في الحياة. وسوف نعرض للفقر بشكل موسع في جزء تالٍ، ولذا فإننا نكتفي هنا بهذا الإيجاز.

٨-٢-٣-٢ الانحراف والجريمة

هنالك ارتباط بين البطالة والانحراف والجريمة لدى بعض الشرائح الاجتماعية، وقد أثبتت دراسات عديدة على وجود مثل هذا الارتباط، وقد أجريت تلك الدراسات في أقطار عربية عديدة كالسعودية وقطر وموريتانيا والسودان وتونس ومصر، كما أجريت دراسات كثيرة في دول أجنبية أخرى[٢٤٣]. وتتنوع الجرائم، إذ تشمل:

- جرائم السرقة.
- جرائم الاحتيال المالي.
- جرائم الاعتداء.

obeikandl.com

- جرائم القتل.
- جرائم الاغتصاب.
- جرائم المخدرات.

٨-٢-٣-٣ الاكتئاب والإحباط

تؤدي البطالة إلى وقوع الإنسان الذي لا يعمل في موجات من الاكتئاب والإحباط، وقد يتحول ذلك مع الوقت من «حالة» (مؤقت) إلى «سمة» (دائم)، وقد يصعب في حالات كثيرة معالجته نظرًا لأنه يخلِّف في النفس آثارًا عميقة.

٨-٢-٣-٤ الكلالة المهنية

التعطل لدى الإنسان يجعله غير قادر على تنمية مهاراته ومراكمة خبراته، نظرًا لأن الرصيد المهاري والخبراتي إنما ينمو في أجواء العمل التطبيقي والاحتكاك بأهل الخبرة والتمرس، أما التأهيل العلمي المجرد لا يكفي لتدعيم ذلك الرصيد.

٨-٢-٣-٥ انضغاط اقتصادي

وجود أناس لا يعملون يعني وجود الحاجة لدعمهم بمختلف الأشكال، سواء أكانت في شكل «إعانات باحثين عن العمل» أو بعض المخصصات المقطوعة، وكل ذلك يحمّل الاقتصاد أعباء كبيرة، ولا سيما بازدياد ظاهرة البطالة.

٨-٢-٣-٦ إضعاف الانتماء وهجرة الأدمغة

قد تصل البطالة بالإنسان إلى الشعور بضعف الانتماء لبلده ومن ثم ضعف الولاء له، وقد يترتب على ذلك مشكلات خطيرة، ومنها التفكير في الهجرة عن البلد ومغادرته بشكل مؤقت أو دائم، وفي هذا خسارة كبيرة، وبخاصة أنه قد يهاجر من يمتلك قدرات وكفاءات عالية، وقد عرفت هذه الظاهرة بـ «هجرة الأدمغة» Brain Drain.

obeikandi.com

٨-٢-٣-٧ مشكلات اجتماعية

المشاعر السلبية التي تسبِّبها البطالة قد تدفع بالبعض إلى التورط ببعض المشكلات الاجتماعية كالطلاق والعزلة عن الأهل والمجتمع وتوجدنظرة سلبية للمجتمع وقد تتحول إلى حالة من العداء تجاه المجتمع، وكل هذا له انعكاسات سلبية خطيرة.

٨-٢-٤ نحو معالجة آفة البطالة

معالجة ظاهرة البطالة على قدر كبير من الأهمية، نظرًالآثارها السلبية الكارثية العديدة التي أوضحنا بعضها، ويمكن معالجة تلك الظاهرة في مسارات عديدة، ولعل من أهم تلك المسارات ما يلي:

- إعادة هيكلة أوقات العمل.
- تأسيس مشروعات ذات طابع تنموي وتتطلب توظيفًا كبيرًا.
- الابتكار في أساليب إعانات الباحثين عن العمل مع ربطها ببرامج التأهيل والتوظيف.
- تنمية المؤسسات الصغيرة ودعمها.
- تأهيل وإعادة تأهيل العاطلين وفق برامج إستراتيجية.
- تقديم العون الاستشاري للعاطلين وتنمية ملكتهم الابتكارية بما يجعلهم قادرين على إيجاد مشروعات وأفكار مبدعة.

يميل بعض الكتَّاب إلى تقديم بعض التجارب الدولية التي يعدها مميزة في مجال معالجة ظاهرة البطالة، غير أننا نرى أنه من الأفضل عرض مسارات المعالجة بغض النظر عن الدولة التي تنفذها، وهذا لا يعني عدم أهمية مراعاة الظروف الخاصة في الدولة التي نعالج فيها تلك الظاهرة، إذ لكل دولة ظروفها وسياقاتها واحتياجاتها ومواردها وإمكانياتها الخاصة. وميزة عرض المسارات عوض التجارب الدولية أننا نخرج بذلك من نسق تزكية هذه التجارب من كافة أبعادها، وذلك أنها تتضمن جوانب نقص وضعف في بعض الجوانب، مع الإقرار بأنها تحمل قدرًا من التميز. في الجزء التالي سنعرض لبعض الممارسات الذكية في مسار إعادة هيكلة أوقات العمل، حيث إنها ممارسة جيدة، وهي تقدم بعض شفرات الحل والمعالجة لهذه المشكلة العويصة،

obeikandl.com

مع وجوب تفعيل كافة المسارات للمعالجة، إذ كل مسار يعين على الوفاء ببعض المستحقات والمتطلبات لتلك المعالجة.

تستهدف المعالجة في مسار إعادة هيكلة أوقات العمل تحقيق التشغيل الأمثل للموارد البشرية والمعدات ونحو ذلك، وبما يسمح بتخفيض ساعات العمل الأسبوعية للعاملين مع تخفيض عوائدهم، بما يجعل الشركات قادرة على عرض وظائف أكبر. ومن أمثلة ذلك ما قامت به شركة «فولكس فاجن» – شركة سيارات عملاقة – في عام ١٩٩١م حيث خفَّضت ساعات العمل الأسبوعية وقلَّلت العمل إلى أربعة أيام (٣٠ ساعة) وخفَّضت الرواتب بنسبة ٢٠٪، مع إتاحة ٣١ ألف وظيفة. ولقد وجدت هذه التجربة أصداء جيدة لدى شركات وقطاعات عديدة، لدرجة أن بعض النقابات العمالية رفعت شعار «عمل أقل، عمل للجميع»، وطبقت هذه التجربة في دول أخرى كفرنسا حيث عمد البعض إلى تخفيض العمل الأسبوعي إلى ٣٣ ساعة والراتب بنسبة ٥٪ مقابل زيادة التوظيف بمعدل ١٠٪ [٢٤٤].

وإعادة هيكلة أوقات العمل بالطريقة السابقة تتناغم مع منظورنا في الاستدامة في جانب «أنسنة العمل»، فنحن نعارض فكرة تشغيل الإنسان كالآلة في المصنع، لما يحمله ذلك من تشوّه إنسانية الإنسان وافتقاده لفضائل التألق الروحي والتأمل والاندهاش والتأنق الاجتماعي، بما في ذلك تعضيد روابطه الاجتماعية والأسرية، وتفعيل إسهاماته الاجتماعية والتطوعية، وفي ذلك كله «تنمية لرأس المال الاجتماعي». وينضاف إلى ذلك أن فكرة إعادة هيكلة أوقات العمل تنطوي على أبعاد تكافلية إنسانية، حيث يتحمل البعض تخفيض عملهم وراتبهم من أجل إتاحة العمل لآخرين، وهذا أمر إيجابي يجب تعزيزه في سياق التنمية الاقتصادية وفق منظور الاستدامة.

٨-٣ آفة الفقر

٨-٣-١ ماهية الفقر وقياسه

من المأثور العربي مقولة: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته»، وقد نجد مقولات مشابهة في ثقافات أخرى، وهذا يؤمئ إلى الإنسان مدفوع بالفطرة لمجابهة «الفقر» وتجاوز دوائره الحرجة، وهذا لا ينفي حقيقة وجود ظاهرة الفقر في أي مجتمع إنساني عبر التاريخ، غير أن التحدي الكبير هو

في محاربته وجعله لا يصل إلى حدود «الفقر المدقع» أو «الفقر المزمن». وهنا نتساءل: ما «الفقر المدقع» وما «الفقر المزمن»، بل ما هو الفقر؟ هذا يجرنا إلى تعريف مصطلح «الفقر» Poverty. في الأدبيات المتخصصة طرحت تعريفات عديدة، ويمكننا التميز بين ثلاثة منظورات أساسية:

- **المنظور الاقتصادي:** يركز هذا المنظور على تحديد ما يسمى بـ «خط الفقر» Poverty Line، وقد حدد البنك الدولي في عام ١٩٩٣م أن هذا الخط يقدر بما يعادل «دولار يوميًّا»، أي أن من يحصل على ما يعادل الدولار يوميًّا فإنه يخرج من خط الفقر، وقد تم رفعه في ٢٠٠٧م إلى ما يعادل «دولار وربع»[٢٤٥]. وتشير الإحصائيات الصادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٢م وجود ما يقارب ٢,٨ مليار إنسان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم الواحد، وأن ١,٢ مليار إنسان يعيشون فقرًا مدقعًا وذلك أنهم يعيشون على أقل من دولار واحد[٢٤٦]. ومن الواضح أن هذا المبلغ منخفض جدًّا ولا يفي باحتياجات الإنسان الأساسية، بل ثمة تعريفات للفقر تحدده بعدد معين من السعرات الحرارية Calories التي يحصل عليها الإنسان يوميًّا. وهنالك ما يسمى بـ «الفقر المدقع» الذي يشير إلى الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان تأمين ٨٠٪ من الحد الأدنى من السعرات الحرارية[٢٤٧]. ونحن نعد ذلك كله لونًا من الاستخفاف بالإنسان، إذ كيف يحدد هذا المستوى المتواضع من الدخل أو من السعرات الحرارية أساسًا لخط الفقر، وما يمكن أن يبنى عليه من معونات وبرامج تأهيل ودعم للشرائح الفقيرة؟

ولذلك اُقترِح تعريفٌ آخرٌ أكثر عدالة من السابق يقول به خبراء الأمم المتحدة، والذي يقرر بأن الفقر هو: «وجود قدر من الدخل لا يسمح بالحصول على الحد الأدنى من السلع الغذائية التي تلزم للإنسان في الظروف العادية»[٢٤٨]. وهنا نجد أن التعريف السابق أخرج للأسف الشديد الاحتياجات غير الغذائية كالسكن والصحة والتعليم ونحو ذلك. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٣م أن أكثر من مليار إنسان لا يحصلون على مصدر للمياه الصالحة للشرب ويعاني ملياران من عدم حصولهم على صرف صحي مناسب[٢٤٩].

- **المنظور الاجتماعي:** يتجاوز هذا المنظور فكرة «خط الفقر» إلى بعض الأبعاد الاجتماعية، فهو يركز على المستوى الذي يضطر عنده الإنسان إلى الحصول على المعونات، فهذا

المنظور يقرر بأن الفقر هو: الحد الأدنى الرسمي للدخل عندما يعتمد الإنسان على الإعانات الاجتماعية. وهذا التعريف هو الذي تم تبنيه عام ١٩٩٤م من قبل «منتدى العمل الثالث»[٢٥٠]، وهو أفضل من الناحية الإنسانية، إلا أن فيه عيبًا جوهريًّا، حيث يفترض أن كل فقير سيلجأ إلى أخذ المعونات، وهذا غير صحيح، حيث يرفض البعض أخذ مثل تلك المعونات.

- **المنظور النفسي:** حيث يعكس البعد النفسي للفقر المتمثل بنظرة الإنسان إلى ذاته، فمن ينظر إلى نفسه على أنه فقير فهو فقير وفق المنظور النفسي الذي يحقق بعدًا إنسانيًّا، وقدرًا من العدالة، وبخاصة إذا تم استدعاء الطروحات الجائرة التي تحمِّل الفقراء مسؤولية فقرهم بشكل مطلق، إلا أن هذا المنظور يوجِدُ تفاوتًا كبيرًا في حد الفقر، نظرًا للاختلاف بين الأفراد في تحديد الاحتياجات والكماليات التي يجب الحصول عليها، ولذا فمن الصعب اعتباره معيارًاعلميًّا لتصنيف الناس الفقراء، فضلًا على صعوبة بلورة برامج لمعالجة الفقر في ضوء مثل هذا التفاوت الذي يصعب ضبطه بطريقة دقيقة.

ومما سبق، تتضح أهمية وجود تعريف للفقر، على أن يكون شاملاً ومحققًا للعدالة والكرامة الإنسانية، إذ إننا نرى أن الفقر هو:

> **الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تقل فيه قدرة الفرد على تأمين غذائه ومسكنه وصحته وتعليمه بطريقة لائقة وبشكل مستمر**

ومن الواضح أن التعريف السابق، ينحاز لتأمين مستوى لائق يحقق الكرامة الإنسانية وحدًّا من العدالة، إذ إنه يفترض أن الفقر هو قلة القدرة على تأمين مثل ذلك المستوى، مع اشتراطه لأن يكون ذلك التأمين مستمرًّا. ومؤكد أن ذلك التعريف يدخل عامل المقارنة مع بقية الأشخاص في المجتمع الواحد، مما يجعله يأخذ بعين الاعتبار مسألة العدالة المجتمعية في توزيع الثروات والإفادة منها، مع تأكيدنا على أنه يمكن معالجة موضوع الفقر بشكل جذري شريطة توافر الإرادة الإصلاحية الحقيقية مع برامج وآليات ذكية (انظر صندوق ٨-٢).

صندوق ٨ - ٢ الفقر شر يمكن التخلص منه!

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧م يشدد على أن الفقر ليس شرًا لا بد منه، وذلك أن: «العالم لديه من الموارد المادية والطبيعية ومن الدراية التقنية ومن البشر، ما يمكنه أن يصبح عالمًا خاليًا من الفقر، وأن يجعل ذلك حقيقة واقعة في أقل من جيل واحد»، وهنا نشير إلى أن ذلك واقعي وبالذات إذا كنا نتحدث عن «الفقر الشديد»، وقد تحقق مثل هذا الحلم الكبير في زمن مضى، حيث يروي لنا التاريخ أنه في عصر عمر بن عبدالعزيز (٦٨١-٧٢٠م) لم يجدوا من الناس من يقبل بأخذ الزكاة، في إشارة إلى اغتناء الفقراء وعدم حاجتهم، وذلك بعد أن طبق مبدأ إخراج الزكاة بشكل صارم مع تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات، لدرجة أنه كان يصرف من «بيت المال» على من يريد الزواج ولا يجد نفقة كافية، بل تم سداد الديون عن الفقراء بغض النظر عن ديانتهم، (وفي هذا إشارة إلى تبني الدولة المدنية: دولة المواطنة والقانون)، ولما فاض المال بعد ذلك، قال لهم «اشتروا به حبًا وانثروه على رؤوس الجبال لتأكل الطير من خير المسلمين»، علمًا بأن نسبة الفقر في العالم الإسلامي تقدر في المدة الأخيرة بنحو ٣٧٪.

المصدر:

(١) عيسى (٢٠١٠)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى خفض الفقر في البلدان العربية، ص ١٠٤.

(٢) فريحات (٢٠١٢)، عمر بن عبدالعزيز : خامس الخلفاء الراشدين، ص ٧٦.

(٣) الحسن (٢٠١٢)، تجارب دولية ومحلية ناجحة في معالجة الفقر.

ويقدر تقرير تنموي في عام ٢٠٠٩م عدد الفقراء في العالم العربي بأنه يصل إلى نحو ٦٥ مليونًا، وبأن سكان الريف هم الأكثر فقرًا، وتصل نسبة السكان الذين هم دون خط الفقر الوطني إلى ٥٩,٥٪ في اليمن، وأما في مصر فتصل النسبة إلى ٤١٪، وفي كل من لبنان وسوريا تبلغ النسبة حوالي ٢٩٪[٢٥١]. ويشير تقرير «الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير» لعام ٢٠١١م بأن عدد العرب الذين لا يحصلون على مياه نظيفة يفوق ٤٥ مليونًا أي قرابة ١٠٪ من إجمالي العرب[٢٥٢].

ومن المسائل التي يجب طرحها والتمعن فيها ما يسمى بـ «الحلقات المفرغة للفقر» The Vicious Circle of Poverty[٢٥٣]، التي تشير إلى وضع بعض الدول «المتخلفة» أو «النامية»، حيث إن قلة الموارد يؤدي إلى حالة افتقار شديد في الكفاءات البشرية كمًّا ونوعًا، مما يجعلها غير قادرة على تأسيس تنمية حقيقية، لأن التنمية تتأسس على تلك الذخيرة الوطنية من الكفاءات المؤهلة، بجانب عدم

قدرة الدول الفقيرة على الادخار وتحفيز الاستثمار، وكل ذلك يعني دورانها في حلقات مفرغة، ففقر الدولة الاقتصادي يفقرها من الكفاءات والادخار والتحفيز للاستثمار، وهذا يؤدي إلى عدم قدرتها على الإفلات من قبضة الفقر في الرؤية والخطط والبرامج والإمكانيات اللازمة لإحداث التنمية المستهدفة.

وبخصوص قياس الفقر في المجتمع، نقرر بأنه يمكن تحديد نسبة الفقر عبر عدة مداخل، ومنها:

- مدخل الفقر المطلق Absolute Poverty، وهو يعكس مستويات المعيشة للفئات التي لا تحصل احتياجاتها الأساسية، ويتم حساب الفقر كما يلي[٢٥٤]:

  نسبة الفقر في المجتمع = عدد الأفراد الفقراء (تحت خط الفقر) / إجمالي عدد السكان ٪

- مدخل الفقر النسبي Relative Poverty الذي يحدد الفقراء في المجتمع من خلال تحديد نسبة معينة تعكس الفئات التي تحصل على أقل الثروات في المجتمع، كأن يقال الفقراء في البلد هم أقل ٣٠٪أو ٤٠٪ يحصلون على الثروات.

- مدخل الفقر البشري، في الحقبة الأخيرة تم تطوير ما يسمى بـ «مؤشر الفقر البشري» Human Poverty Index, HPI، وقد خصص مؤشر HPI-1 للدول النامية على وجه التحديد، حيث يقيس الفقر عبر ثلاثة أبعاد، وهي: طول الحياة والصحة، والحصول على المعرفة (التعليم)، ومستوى المعيشة. وتشير الإحصائيات لعام ٢٠٠٠م أن نسبة الفقر البشري في بعض الدول العربية كما يلي: ٨, ٤١٪، ٢, ٣١٪، ٩, ١٦٪ في اليمن ومصر والسعودية بالتوالي. وقد وضع HPI-2 للدول الغنية، وهو يقيس الأبعاد الثلاثة الماضية بالإضافة إلى بعد رابع يتعلق بالانعزال الاجتماعي ويقاس بالبطالة لمدة ١٢ شهرًا[٢٥٥].

وجدير بالملاحظة أن قياسات الفقر في العالم العربي تعاني من عدم الدقة في البيانات، وذلك لأسباب عديدة، ومنها ضعف المنهجية العلمية المتبعة في تحديد تلك القياسات، وضعف ثقافة الصرامة المعلوماتية؛ بجانب تأثير العامل السياسي، إذ إن نسبة الفقر في المجتمع تشكّل حرجًا للسياسي، الأمر الذي قد يدفعه إلى عدم كشفها كما هي عليه في الواقع.

ولئن تحدثنا عن ارتفاع معدلات انتشار البطالة بين صفوف الشباب، فإن ثمة إحصائيات تفيد بارتفاع نسب الفقر لدى الفئات الشابة، لدرجة ظهور مفهوم «تشبيب الفقر» أي تحمل

الشباب للفقر، وقد تجاوز الحال ذلك في بعض الدول العربية، حيث نشهد ارتفاعًا في معدلات الفقر لدى الأطفال، وما يتبعه من تشغيل الأطفال - وبالذات الذكور - بطرق غير سليمة وفي أعمال لا تتناسب مع طفولتهم، بجانب «فقر النساء»[٢٥٦] (انظر شكل ٨-٢).

شكل ٨ - ٢ تشغيل الأطفال في العالم العربي

٨-٣-٢ أبرز آثار الفقر

هنالك آثار سلبية كثيرة يمكن أن تترتب على آفة الفقر، ولعلنا نشير إلى أهمها عبر الآتي:

٨-٣-٢-١ فشو الأمية

هنالك دراسات تؤكد وجود ارتباط عضوي بين الفقر والأمية، فأعلى مؤشرات الفقر توجد لدى الأسر التي يكون أربابها أميين[٢٥٧]، ويمكن القول: إن الفقر يُنتِج أميةً، والأمية تُعجِز الإنسان عن الخروج من دائرة الفقر، ليدور الفقير في حلقة مفرغة بين فقره وجهله.

٨-٣-٢-٢ انتشار الأمراض

تمامًا كالارتباط بين الفقر والأمية، هنالك ارتباط قوي بين الفقر والأمراض واعتلال الجسم بأدواء مختلفة، وذلك لنقص الكميات الغذائية اللازمة وضعف جودتها، بالإضافة إلى مشكلات تلوث المياه والصرف الصحي.

٨-٣-٢-٣ تدمير البيئة

صحيح أن الدول الصناعية هي الأكثر تلويثًا للبيئة، ولكن الدول الفقيرة من جهة أخرى تسهم في التلويث البيئي عبر ممارسات مجتمعية خاطئة وبسبب عدم توفر الموارد الكافية لاستخدام المواد الأكثر تناغمًا مع البيئة، ومن ثم فهي دول فاقدة للقدرة على التحكم بالكثير من العوامل المضرة بالبيئة، وبخاصة في العشوائيات التي تنتشر في عدد من الدول العربية (انظر شكل ٨-٣).

شكل ٨ - ٣ أطفال في عشوائيات عربية

٨-٣-٢-٤ سلوك إجرامي

هنالك علاقة قوية بين آفة الفقر والسلوك الإجرامي، فالفقر يولد ضغوطًا نفسية واجتماعية هائلة، ويمكن أن تجر تلك الضغوط الإنسان إلى التورط بعدد من الجرائم، ومنها: السرقة، الإيذاء والاعتداء، والاغتصاب، والمخدرات استخدامًا وترويجًا، والقتل.

٨-٣-٢-٥ امتهان التسول

الفقر يدفع البعض إلى ممارسة التسول، مع تحول هذه الممارسة لدى البعض إلى «مهنة» يقتات منها بشكل مستمر، والأسوأ يكمن في تحول ظاهرة التسول إلى «صناعة متكاملة» وارتباطها بالعصابات والجرائم المختلفة بما فيها خطف الأطفال لتشغيلهم في هذه الصناعة الرديئة.

٨-٣-٣ نحو معالجة آفة الفقر

تعد ظاهرة الفقر من الظواهر المعقدة المركبة، حيث إنها نتيجة عوامل متشابكة ذات طابع ثقافي نفسي اجتماعي اقتصادي سياسي، ولهذا فإن معالجتها ليس بالأمر اليسير على الإطلاق. ولأهمية مواجهة الفقر على المستوى العالمي عقدت مئات المؤتمرات الدولية، سواء على مستوى المنظمات التابعة للأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الطابع التشريعي أو البحثي أو الاجتماعي أو التنموي. ومن أهم تلك المؤتمرات «مؤتمر القمة العالمي حول التنمية الاجتماعية» الذي عقد في كوبنهاجن ١٩٩٥م، والذي التزمت فيه ١١٧ دولة بوضع برامج لمجابهة الفقر ومعالجته، وانعقد مؤتمر عالمي عام ١٩٩٧م حول القروض الصغرى وإسهامها في معالجة سوء التغذية والأمراض والأمية، واستضافت المغرب مؤتمرًا عالميًّا عام ٢٠٠٠م تم التطرق فيه لسبل معالجة الفقر ضمن شعار «المدن المنتجة والشاملة: نحو مدن للجميع»، وغير ذلك كثير، وقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) يومًا عالميًّا للقضاء على الفقر[٢٥٨].

ويمكن معالجة آفة الفقر في عدة مسارات، ومنها:

- برامج تعليم الفئات الفقيرة.
- برامج تأهيل الفئات الفقيرة.
- برامج تقديم الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة.
- تقديم العون المالي عبر ما يسمى بالقروض متناهية الصغر (مثل تجربة بنك جرامين).
- دعم منظومة المؤسسات الصغيرة.
- التمييز الإيجابي لصالح الفئات الفقيرة.
- تأمين سكن اقتصادي ملائم.

وتعج الأدبيات العلمية بالكثير من التجارب في المسارات السابقة، فمثلاً تبنت ماليزيا تجربة رائدة في مجال معالجة الفقر[٢٥٩]، حيث استطاعت تخفيض الفقر بشكل ملحوظ خلال ٣٠ سنة،

حيث خفضته من ٥٢,٤٪ عام ١٩٧٠م إلى ٥,٥٪ في عام ٢٠٠٠م، وتأسست تلك التجربة على أساس تقديم الاحتياجات الأساسية من الطعام والعلاج والتعليم والأمن وتقديم قروض دون فوائد ربوية لشراء مساكن وتقديم فرص عمل، ومنح إعفاء ضريبي للمشروعات الصناعية مع تفضيل الفئات المهمشة الفقيرة (وهو ما يعرف بالتمييز الإيجابي Positive Discrimination)، وقد تمثلت تلك الفئات بالمجموعات العرقية المهمشة (من أبرزها المالاوية) وفئات العاطلين. ومما يدل على نجاح تلك التجربة أن ٩٤٪ من الفقراء يحصلون على التعليم الأساسي بالمجان وأن ٧٢٪ منهم يحصلون على خدمات الكهرباء، وأن ٦٥٪ منهم يتوفرون على مياه نقية، وكلها مؤشرات مرتفعة إذا قورنت بالعديد من المؤشرات في الدول النامية.

obeikandl.com

ملخص الفصل الثامن

يمكن تلخيص أبرز النقاط الواردة في هذا الفصل عبر الآتي:

- فشلت كثير من الدول العربية والإسلامية في تحقيق «التنمية الاقتصادية»، مما يعني تورطها بنوع أو آخر من «التخلف الاقتصادي» الذي يشير إلى انخفاض مستويات الدخول والمعيشة لأغلبية السكان في دولة ما.
- الأدبيات الاقتصادية تمارس تعديًا على «التنمية الحقيقية» في قوالب عديدة، ومن ذلك أنها تزعم أن من مظاهر الدول المتخلفة تركيزها على «النشاط الزراعي» عوض «النشاط الصناعي» و«النشاط الخدمي»، والنشاط الزراعي ضرورة للمجتمع إذا توفرت مقوماته، حيث يضمن تحقيق «الأمن الغذائي».
- البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، وقد ظهرت في التاريخ كله، لأنه من المستحيل الوصول إلى «التوظيف الكامل» إلا أنها يجب أن تبقى في حدود نسب منخفضة. ومن أسباب البطالة الاتكاء على الثروات الطبيعية والتورط في البذخ والمادية الاستهلاكية، وهنا يمكننا استدعاء ما يسمى بـ «الداء الهولندي».
- يتميز هيكل البطالة في الدول «المتقدمة» بأنه يتكون بشكل رئيس من «البطالة السافرة» بخلاف الهيكل في الدول الأخرى،إذ هو يتضمن معدلاً مرتفعًا من «البطالة المقنَّعة». وهنالك أنواع عديدة للبطالة، وقد تم توصيفها بشكل محدد في الفصل.
- يترتب على آفة البطالة العديد من الآثار السلبية كالفقر والجريمة والاكتئاب والإحباط والمخدرات. ويمكن معالجة البطالة في مسارات عديدة تم التطرق لها.
- الإنسان مدفوع بالفطرة لمجابهة «الفقر» وتجاوز دوائره الحرجة، مع الإقرار بوجود الفقر في أي مجتمع إنساني، ويكمن التحدي في محاربته وجعله لا يصل إلى حدود «الفقر المزمن» أو «الفقر المدقع».
- يمكن قياس الفقر عبر عدة مداخل، ومنها: مدخل الفقر المطلق، مدخل الفقر النسبي، ومدخل الفقر البشري.
- للفقر العديد من الآثار السلبية كالجريمة والأمية والتأثير السلبي على البيئة. وهنالك مسارات عديدة لمعالجته، وقد نجحت دول عديدة في ذلك كماليزيا.

obeikandl.com

أبرز مصطلحات الفصل الثامن

- البطالة. كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويقبله عند الأجر السائد، ولكنه لا يظفر به.
- البطالة الاختيارية. حالة الأشخاص الذين لديهم قدرة على العمل ولكنهم غير راغبين فيه لأي سبب من الأسباب، ويقابلها «البطالة الإجبارية».
- البطالة الموسمية. وهي تلك التي تحدث بسبب الطبيعة الموسمية لبعض الأعمال والمهن.
- البطالة الانتقالية. هي تلك التي تحصل بسبب انتقال الموظفين والعمال من وظيفة أو مهنة أو منطقة إلى أخرى لأي سبب من الأسباب.
- البطالة الهيكلية. وهي تلك التي تحدث بسبب وجود تغيرات في هيكل الوظائف في السوق من جراء تغير متطلبات الاقتصاد الوطني كانتقاله من نشاط الزراعة إلى الخدمات مثلاً.
- البطالة الدورية. تلك التي تحدث من جراء الدورات الاقتصادية التي ينتقل فيها الاقتصاد مثلاً من مرحلة النمو إلى الانكماش، مما يدفع بأصحاب العمل إلى تخفيض أعداد العاملين.
- البطالة السلوكية. وهي تلك التي تحصل من جراء عدم انخراط البعض في وظائف يرون أنها تسبب لهم حرجًا في المجتمع ونظرات دونية كالعمل اليدوي في بعض المجتمعات العربية.
- البطالة المستوردة. وتشير إلى حالة العطالة التي تحدث من جراء هجرة بعض الوافدين لبعض الدول مما يسبّب بطالة لدى أبناء البلد، وبخاصة أن الوافدين يقبلون بأجور متدنية وظروف عمل غير مواتية، بخلاف أبناء البلد.
- الفقر. الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تقل فيه قدرة الفرد على تأمين غذائه ومسكنه وصحته وتعليمه بطريقة لائقة وبشكل مستمر.

obeikandl.com

أسئلة لتعميق الفهم

١- مع التمثيل، اشرح مفهوم «التخلف الاقتصادي»، مع إيضاح المسميات المقترحة للتعبير عن ظاهرة التخلف الاقتصادي؟

٢- ما أهم آفات «التخلف الاقتصادي»؟

٣- أورد ثلاثة تعريفات لـ «البطالة» مع الشرح؟

٤- مع التمثيل وضِّح الفرق بين Open Employment و DisguisedEmployment ؟

٥- هل عملية قياس البطالة صعبة؟ ولماذا مع التمثيل؟

٦- ما أهم مسارات معالجة آفة «البطالة» مع إيراد بعض التطبيقات الجيدة؟

٧- ما المقصود بمفهوم «النمو الخالي من الوظائف» مع ربطه بظاهرة البطالة لدى الشباب، متناولاً الاعتبارات الواردة في الصندوق ٨-١؟

٨- كيف يمكن لك أن تعرِّف «الفقر» بطريقة علمية، مع تفكيك التعريف بطريقة تحليلية؟

٩- مع الأمثلة، وضِّح كيف يمكن قياس «الفقر»؟ وهل يمكن معالجة الفقر بصورة جذرية مع تناول الأفكار الواردة في صندوق ٨-٢؟

١٠- أشرح أهم الآثار المترتبة على آفة «الفقر»؟ مع إيضاح أهم مسارات معالجة آفة «الفقر» طارحًا بعض الشواهد والمؤشرات في التجارب الناجحة في هذا المجال؟

obeikandl.com

أنشطة بحثية

النشاط الأول:

نفذ نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد أهم آثار «البطالة على المجتمع»، على أن يتضمن النشاط:

١- تصميم استبانة تتضمن أبرز الآثار المحتملة لظاهرة البطالة.

٢- عينة لا تقل عن ١٥٠ عاطلاً عن العمل.

٣- تحليلاً إحصائيًّا للنتائج.

٤- توصيات ومقترحات لمعالجة ظاهرة البطالة.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدت عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثاني (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتصنيف أنواع البطالة، على أن يتضمن النشاط:

١- تصميم استبانة تتضمن كافة أنواع البطالة.

٢- عينة لا تقل عن ٣٠٠ عاطل عن العمل.

٣- تحليلاً إحصائيًّا للنتائج.

٤- توصيات ومقترحات لمعالجة ظاهرة البطالة.

٥- وضع حساب في أحد مواقع التواصل الاجتماعي للتعريف بالبطالة والتوعية بأخطارها.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.

obeikandl.com

النشاط الثالث (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد أهم «آثار الفقر على المجتمع»، على أن يتضمن النشاط:

١- تصميم استبانة تتضمن أبرز الآثار المحتملة لظاهرة الفقر.

٢- عينة لا تقل عن ٥٠ فقيرًا.

٣- عينة لا تقل ٥٠ طالبًا جامعيًّا.

٤- مقابلة مع خمسة فقراء.

٥- تحليلاً كميًّا ونوعيًّا للنتائج ومقارنة بين العينتين.

٦- مقابلة مع ثلاثة مختصين في مجال العلوم الاجتماعية.

٧- توصيات ومقترحات لمعالجة ظاهرة الفقر.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.

obeikandl.com